

لِقَاءُ الْعَشْرِ الْأَوَّلِ  
بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ  
(٢٠٢)

التَّنْقِيحُ  
فِي  
مَسَائِلِ التَّرَاتُّبِ  
الَّتِي فِيهَا

لِلْحَافِظِ  
جَلَالِ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ السُّيُوطِيِّ  
(الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩١١ هـ)  
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

عُنِيَ بِهَا  
رَاشِدُ بْنُ عَامِرٍ الْغَفِيلِيِّ

أَسْهَمَ بِطَبْعِهِ بَعْضُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ الْحَرَامِيَّةِ بِشَرَفٍ وَمُجَاهِدَةٍ

بِأَمْرِ الْإِسْلَامِيَّةِ

# جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م

شركة دار البشائر الإسلامية

للطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م.

أسسها الشيخ رمزي دسوقي رحمه الله تعالى

سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م

بيروت - لبنان - ص.ب: ١٤/٥٩٥٥

هاتف: ٩٦١١/٧.٢٨٥٧.. فاكس: ٩٦١١/٧.٤٩٦٣..

email: info@dar-albashaer.com

website: www.dar-albashaer.com

## المقدمة

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبد الله ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلّم تسليماً.

— ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾

[سورة آل عمران، الآية: ١٠٢].

— ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا

رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾

[سورة النساء، الآية: ١].

— ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ

وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [سورة الأحزاب،

الآيتان: ٧٠، ٧١].

أَمَّا بَعْدُ:

فإنَّ لعلماء الحديث - نَصَرَ الله وجوههم - جهودًا مُوفَّقة في حفظ سُنَّةِ رسول الله ﷺ والذبَّ عنها، ومن تلك الجهود أنَّهم رسموا القواعد والضوابط التي بواسطتها يمكن تمييز الصحيح من الضعيف، وذلك بعد القرون المفضَّلة؛ حيث ظهر الكذب على رسول الله ﷺ. فسار العلماء على تلك الجهود وطَبَّقوا تلك القواعد والضوابط؛ فأمكن معرفة الصحيح من الضعيف من الموضوع.

وبنهاية عصر الرواية ظهرت مسألة تصحيح الأحاديث وأنَّ ذلك مُتَعَذِّرٌ لِعَدَمِ الأَهْلِيَّةِ مِنَ المتأخِّرين.

فكانت مسألة تصحيح الأحاديث في الأعصار المتأخِّرة محلَّ بحث طويل منذ أن رفع راية منعها الإمام أبو عمرو ابن الصلاح بحجَّة أنَّ الاستقلال بالحكم على الحديث بالصحَّة بمجرد النظر في إسناده من خلال الكتب والأجزاء أمرٌ صعبٌ في هذا الزمن.

ولذلك انبرى مشاهير علماء الحديث للردِّ على ابن الصلاح في قوله هذا ومناقشته مناقشة علميَّة هادئة، ومن أبرز هؤلاء: العراقي، وابن حجر، والسيوطي.

ولأهميَّة هذه المسألة - في نظر السيوطي - أفرد لها رسالته الموسومة بـ: «التنقيح لمسألة التصحيح».

حَاوَلَ فيها التوفيق بين رأي ابن الصلاح ورأي من خالفه من أهل العلم، مُسْتَنَدًا على ما تقرَّر في علم مصطلح الحديث من تقسيم الحديث الصحيح إلى صحيح لذاته وصحيح لغيره، وأنَّ ابن الصلاح إنَّما يمنع الأوَّل دون الثاني.

ولم يُغفل المعاصرون هذه المسألة، بل كتبوا فيها بحوثاً جيّدة،  
وكلُّ أدلّٰى بدَلُوهُ وأبْدى رأْيَه<sup>(١)</sup>، ولكُلِّ وَجْهه، والله هو الموفق،  
لا إله غيره ولا ربَّ سواه.

والحمد الذي بنعمته تتمُّ الصالحات.

كتبه حامداً مُصليّاً مُسلماً

الفقير إلى عفو مولاه العليّ

راشد بن عامر الغفيلي

المدرّس بالمعهد العلمي في محافظة الرسّ،

عضو الجمعية الفقهيّة السعوديّة

الاثنين ١ / ١١ / ١٤٣٣ هـ

---

(١) مثل: «تصحيح الحديث عند ابن الصلاح» لحمزة المليباري (ط)،  
و«مسألة التصحيح والتحسين في الأعصار المتأخرة» لعبد الرزاق الشايحي،  
و«دراسة لموقف ابن الصلاح من التصحيح والتحسين في العصور المتأخرة»  
لرشوان أبو زيد (ط)، والله أعلم.

## ترجمة المؤلف<sup>(١)</sup>

(٨٤٩ - ٩١١ هـ)

\* اسمه ونسبه:

هو عبد الرحمن بن كمال الدين أبي بكر بن محمد بن سابق الدين بن الفخر عثمان بن ناظر الدين محمد بن سيف الدين خضر بن نجم الدين أبي الصلاح أيوب بن ناصر الدين محمد ابن الشيخ همّام الدين الخضير.

\* لقبه وكُنيتُه ونسبته:

يُلقَّب بـ: جلال الدين.

ويُكنى بـ: أبو الفضل.

ونسبته: الأسيوطي، أو السيوطي. . نسبةً إلى أسيوط، أو سيوط

في صعيد مصر.

---

(١) شهرة المؤلف تغني عن ترجمته، لكن لا بُدَّ من سطور في التعريف به بين يَدَي الرسالة.

وقد ترجم المؤلف لنفسه في: «حسن المحاضرة»، و«التحدث بنعمة الله»، وترجم له تلاميذه، كالشاذلي في «بهجة العابدين» والدَّاوودي بترجمة مستقلة. كما كُتِبَ عنه تراجم مفردة، ورسائل جامعيّة معاصرة، وعُقدت حوله المؤتمرات والندوات.

## \* نشأته ونبوغه:

نشأ السيوطي نشأة علمية وتلقّى العلم عن شيوخه ونبغ نبوغاً مبكراً، فأجازه شيخه الشُّمْنِي بتدريس اللغة وهو في السَّابعة عشرة من عمره.

وفي سنة (٨٧٢هـ) أملى الحديث الشريف في جامع ابن طولون. وفي سنة (٨٩١هـ) تولّى مشيخة خانقاه البيرونية.

- بدأ التأليف سنة (٨٦٦هـ)، فكتب رسالة: «شرح الاستعاذة والبسملة»، وعرضها على شيخه البلقيني فقدم لها بتقريض لائق.

## \* مؤلفاته:

ألّف السيوطي في سائر الفنون، وفي آخر إحصائية لمؤلفاته سنة (٩٠٤هـ) قبل موته بسبع سنين، بلغت ثمانية وثلاثين وخمسمئة، موزعة على سائر الفنون.

أمّا «فهرس مخطوطات السيوطي وأماكن وجودها في مكتبات العالم» فقد أوصلها إلى (٩٨١) مؤلفاً.. والمطبوع من هذا العدد لا يتجاوز (٣٠٠)!!.

## \* وفاته:

تُوفِّي - رحمه الله - في سَحَر ليلة الجمعة تاسع عشر جمادى الأولى سنة إحدى عشرة وتسعمائة بعد أن مَرِضَ أياماً.

وكانت وفاته بمنزله بروضه مصر، وقد استكمل من العمر إحدى وستين وعشرة أشهر وثمانية عشر يوماً.



## وصف النسخة الخطية

اعتمدتُ في تحقيق هذه الرسالة على نسخة خطيّة من محفوظات المكتبة الظاهرية بدمشق، وعنّها صورة في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة النبويّة، على ساكنها أفضل الصلاة وأتمّ السلام.

وهي برقم ١٠١٠.

- تقع في صفحة ونصف.

- في الأولى ٢٣ سطرًا، وفي الثانية ٩ أسطر.

- خطّها نسخيّ جيّد.





# كتاب التفتيح في سيرة النصح للجلال السيوطي رحمه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى ذكر الشيخ تقي الدين بن الصلاح ان باب التفتيح انشاء  
في هذه الايام وظالمة التورث كالحرا بعل من الحناظ الى الحافظان بحرف فاعترضوا بغير  
الصلاح في مقامه وحيث والشيخ وانه لا ينقطع ذلك ولا يتبع من له اهلية ذلك ثم منهم من كلام  
ابن التفتيح بانه لا سلت له فيما قاله ومنهم من رده بانه مبني على القول بحوازلو المعصية بحمد وموجبه  
قول حوازلو رده ومنهم من رده بان اهل الحديث في عصر ابن الصلاح ومن بعد لم يزلوا مستمرين  
على التفتيح فحقوا الخائب لم تقدمهم الى التفتيح احد كافي الحسن بن القطان والضايف المقدسي  
وابن المولى والركي المذري والشرف الدبجلي والجلال المزري والعللي السبكي وغيرهم واطال ابن  
محمدي نكتهما المتافقة مع ان الصلاح في ذلك والتحقيق عندى انه لا اعتبار بغيره ان الصلاح  
ولا يخالف بينه وبين من صح في عصره او بعد ونقر ذلك ان التفتيح فشان صحح لانه وصحح لغير  
كاهن حفر في كتاب ابن الصلاح وعينه والذي مسده ان الصلاح اقامه القسم الاول دون  
الثاني كانه قطع عبارة ذلك ان يخذل في جزئين الاول حديث حديث من طريق واحد لم تتدد  
ظهوره ويكون ظاهرا كذا الاستاد الصيغة لا صلة وقتة رجاله في هذا الانسان ان يحكم عارضا  
في الحديث لانه بالحق يخرج هذا الظاهر ولم يوجد لا يوجد حديث من اين الحديث الحكم عليه بالصحة  
فهذا يمنع قطع الان يخرج ذلك لا يكتفي به في الحكم بالصحة بل لا بد من قيد المشدود وفي العلم  
والوقوف عارضا ذلك ان مشدود بل مشدود لان الاطلاع على العمل المتقدمة انما كان للامانة  
التدريس من التفتيح لعصارهم من عصر النبي صلى الله عليه وسلم فكان الخطأ منهم يكون مشدود  
التابعين واتبع التابعين او الطائفة الرابعة فكان الوقوف اذ ذلك حال العلم مشدود للحافظ  
الشافعية اما الايام المتقدمة فقد طالت وفيه الاستانيد وقدره بالوقوف على العمل الا  
بالقدر من الكتب المصنفة في العمل فاما وحدة الانسان في جزئين الاجزاء ثانيا بسند واحد  
ظاهر الصحة لا صلة وقتة رجاله لم يكن الحكم عليه بالصحة لانه لا احتمال ان يكون له عليه  
خفية لم يطلع عليه لتعدد الخطأ بالعلل في هذا الايام واما القسم الثاني فما لا ينفع  
ان الصلاح ولا غيره وعليه يجازع من كان في عصره ومن بعد فاني استمر في ما صححه  
هو لا فوجدت من قسم التفتيح لغيره لانه قد اعطى ائمة الهدى في ما كان وما كانه انا ووجه العتب

الشيخون

صورة عن الصفحة الأولى من المخطوطة

طريق اخبر به دعاهم بعضهم ويكون صحيح الفيز لا لذاته فلهذا ولا الصبح في بعض القواعد  
تصحح الاحاديث التي يحتملها التعدد طرقا عملا بالقواعد المذكورة فهم في ذلك راغبون للائمة  
فيما اصلوا وعاملوا بما اوضحناه فلا ينبغي انهم متناقضون ولا مخالفتهم وهذه النجاسة المستعلم  
انها مخالفة من قول ابن الصلاح وبين فعله امل بعض ومن نقضها والذاتين لم يتواردا  
على محل واحد بل ان الصلاح مانع من التصحح لذاته ولا يجوز ان التصحح لغو وان الصلاح  
لا يمتنع ذلك وقد وقع السؤال من حديثه في طلب العلم فيصنع علمه ولو كان فاجاب ان لو  
في فتاويه بضعه وحالته تليد الى الذي يحكم بحسنه وطوره ان في وقت هذه الحسنتين  
طرقا تخلفت بضعه لكن من القسم الثاني وهو الصبح لغو ولم ينعزل في حكمت بضعه حديث  
لم اسبق الى بضعه سواء لالذاته ولا لغو وانما تعالى اعلم وصلى الله على نبينا محمد وسلم

الزمر الباسم فيما تروخ فيه الحاكم

بسم الله الرحمن الرحيم رت ينو

اصاب احد اسعلى توفيقه لم الصلاة وتالت لاهل بيته وعنده وصديقه فخذ  
 وقت غل قصيدة طويلة لسط الاشاع لم سراج الدين البلقيني رضي الله عنه وارضاه جميع  
 فيم السوط الذي يزوج فيه الحاكم واوصاه الى عشر منود نظم في خمسة اباء واثني  
 انام وهاهنا مشوحة لغير الانفع بها والله التوفيق قلت  
 من عشرون زوج حاكم عذم الولي والعقد والاحرام والفضل الشفر  
 الصور الاولى حازم زوج الحاكم عذم الولي المباح او غير ما كان يكون فيم كان من  
 صبر ام جود او فبق او سمنو كولي امه من قال البلقيني ولو كان الولي حتى لم يزوج الحاكم  
 لانه اذا كان فذكر الجهم الا انه قد كان اني انتقلت الابهة قال ولم اشتر نفسي من ذلك وبني  
 عليهم لم يكن ابوه فان هذه العيون التي يزوج الحاكم من التي قتال الابهة بتدراوتيه يكون  
 الولي له الحاكم انه يزوج بافقه يكون ولها ابوه ولا وقد كثر في الروضة مشددا فما اذا كان الحق  
 العتق انه يزوج ابوه ياذن والعنودة التي ذكرها البلقيني حيث كان ابوه يزوج في الابهة ياذن  
 قلت وما بين الشنودة والفضل عنه اذا كان المرأة المسؤلون اوسر سدا فاته جلد

لِقَاءُ الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ  
بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ  
(٢٠٢)

التَّنْقِيحُ  
فِي  
مَسَائِلِ التَّرَاتِيصِ

لِلْحَافِظِ  
جَلَالِ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ السُّيُوطِيِّ  
(الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩١١ هـ)  
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

عُنِيَ بِهَا  
رَاشِدُ بْنُ عَامِرٍ الْغَفِيلِيِّ



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## رَبِّ يَسَّرَ

الحمد لله وسلامٌ على عباده الذين اصطفى.

ذَكَرَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ <sup>(١)</sup> ابن الصلاح <sup>(٢)</sup>: أَنَّ بَابَ التَّصْحِيحِ انْسَدَّ فِي هَذِهِ الْأَزْمَانِ <sup>(٣)</sup>.

---

(١) لأهل العلم في النعوت المضافة إلى الدِّين - مثل: زَكِيُّ الدِّين، محيي الدِّين، نور الدِّين، [ومثلها تَقِيُّ الدِّين] - كلامٌ قرروا فيه: أنها حدثت في الأزمان المتأخرة، وأنها من البدع المنكرة، وتقتضي تزكية المرء نفسه، ولهذا تحاشاها أجلة العلماء كالنووي وابن تيمية رحمهما الله تعالى، اهـ. من معجم المناهي اللفظية ص ٢٩١، وما بين المعكوفتين إضافة من عندي.

قلتُ: ومَنْ كان يكره أن يُلقَّبَ بمثل ذلك الإمام النووي رحمه الله، فقد قال اللخمي: وصَحَّ عنه أنه قال: لا أجعلُ في حِلٍّ مَنْ لَقَّبَني محيي الدِّين. [المنهل العذب الروي للسخاوي ص ٣٦].

ولابن تيمية - رحمه الله - فُتِيَا في ذلك، نشرها د. صلاح الدِّين المنجد.

(٢) أبو عمرو، عثمان بن عبد الرحمن، الشهرزوري، الموصلي، الشافعي، الحافظ. ولد سنة ٥٧٧. تولَّى التدريس بالمدرسة الرواحية، والأشرفية وغيرهما. مصنفاته كثيرة ومشهورة. توفِّي سنة ٦٤٣. [الشذرات ٧/ ٣٨٣].

(٣) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح. [ص ١٥٩ مع محاسن الاصطلاح].

وَحَالَفَهُ النَّوَوِيُّ<sup>(١)</sup> وَكُلُّ مَنْ جَاءَ بَعْدَهُ مِنَ الْحُفَظَآءِ<sup>(٢)</sup> إِلَى الْحَافِظِ<sup>(٣)</sup> ابْنِ حَجَرٍ، فَاعْتَرَضُوا عَلَى ابْنِ الصَّلَاحِ فِي مَقَالَتِهِ، وَجَوَّزُوا التَّصْحِيحَ وَأَنَّهُ لَا يَنْقُطَعُ ذَلِكَ وَلَا يَمْتَنَعُ مِمَّنْ لَهُ أَهْلِيَّةُ ذَلِكَ<sup>(٤)</sup>.

(١) أَبُو زَكْرِيَا، يَحْيَى بْنُ شَرْفِ بْنِ مُرِّي، النَّوَوِيُّ، الشَّافِعِيُّ الْعَلَّامَةُ، شَيْخُ الْمَذْهَبِ. وُلِدَ سَنَةَ ٦٣١. وَلِيَ مَشِيخَةَ دَارِ الْحَدِيثِ الْأَشْرَفِيَّةِ، وَكَانَ مِنَ الزُّهَادَةِ وَالْعِبَادَةِ وَالْوَرَعِ وَالتَّحَرُّيِّ عَلَى جَانِبٍ كَبِيرٍ. مَصْنَفَاتُهُ كَثِيرَةٌ وَمَشْهُورَةٌ، مِنْهَا: «رِيَاضُ الصَّالِحِينَ»، «الْأَذْكَارُ»، «مَنْهَاجُ الطَّالِبِينَ»، وَغَيْرَهَا. تَوَفِّيَ سَنَةَ ٦٧٦. [شَذَرَاتُ الذَّهَبِ ٦١٨/٧].

وَقَدْ أُفْرِدَتْ تَرْجُمَتُهُ فِي مَصْنَفَاتٍ مُفْرَدَةٍ، مِنْهَا: تَحْفَةُ الطَّالِبِينَ لِتَلْمِيزِهِ ابْنَ الْعِطَّارِ، وَالْمَنْهَلُ الْعَذْبُ الرَّوِيُّ لِلْسَخَاوِيِّ، وَالْمَنْهَاجُ السُّوِّيُّ لِلْسُّيُوطِيِّ، وَكُلُّهَا مَطْبُوعَةٌ.

(٢) الْحُفَظَآءُ: جَمْعُ حَافِظٍ، وَقَدْ اشْتَهَرَ فِي كُتُبِ الْمَصْطَلَحِ أَنَّ الْحَافِظَ يُطْلَقُ عَلَى مَنْ حَفِظَ مِائَةَ أَلْفِ حَدِيثٍ مُتَنًّا وَإِسْنَادًا. وَفِي هَذَا الْإِطْلَاقِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ.

وَلِلْسَخَاوِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ كَلَامٌ بَدِيعٌ حَوْلَ مَنْ يَجُوزُ إِطْلَاقُ هَذَا اللَّفْظِ فِي تَسْمِيَتِهِ، فَانْظُرْهُ - غَيْرَ مَأْمُورٍ - فِي «الْجَوَاهِرِ وَالْدَّرَرِ» ٧٩/١.

(٣) أَبُو الْفَضْلِ، أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَجَرٍ، الْكِنَانِيُّ الْعَسْقَلَانِيُّ الْأَصْلُ، الشَّافِعِيُّ. وَلِدَ سَنَةَ ٧٧٣. مَصْنَفَاتُهُ مَشْهُورَةٌ وَبَدِيعَةٌ، مِنْهَا: «فَتْحُ الْبَارِيِّ»، «الْإِصَابَةُ»، «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ»، «نَخْبَةُ الْفِكْرِ»، وَغَيْرَهَا. تَوَفِّيَ سَنَةَ ٨٥٢. [الشَذَرَاتُ ٣٥٩/٩].

أَفْرَدَ تَرْجُمَتَهُ تَلْمِيزُهُ السَّخَاوِيَّ بِكِتَابِهِ الْبَدِيعِ: «الْجَوَاهِرُ وَالْدَّرَرُ».

(٤) مِمَّنْ صَرَّحَ بِذَلِكَ: النَّوَوِيُّ (التَّقْرِيبُ وَالتَّيْسِيرُ ص ٢٨)، وَابْنُ تَيْمِيَّةٍ (مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى ٢٢/١٨)، وَبَدْرُ الدِّينِ بْنُ جَمَاعَةَ (الْمَنْهَلُ الرَّوِيُّ ١/١٢٥)، وَابْنُ كَثِيرٍ (اِخْتِصَارُ عُلُومِ الْحَدِيثِ ١/١١١)، وَابْنُ الْقَيَّيْمِ (مَحَاسِنُ الْإِصْلَاحِ ص ١٥٩)، وَالْعِرَاقِيُّ (شَرْحُ التَّبَصُّرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ ١/٥٢ - ٥٥)، وَابْنُ الْوَزِيرِ =

ثُمَّ مِنْهُمْ مَنْ رَدَّ كَلَامَ ابْنِ الصَّلَاحِ بِأَنَّهُ لَا سَلَفَ لَهُ فِيمَا قَالَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ رَدَّهُ بِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْقَوْلِ بِجَوَازِ خُلُوعِ الْعَصْرِ عَنْ<sup>(١)</sup> مُجْتَهِدٍ. وَهُوَ قَوْلُ سَاقِطِ مَرْدُودٍ<sup>(٢)</sup>.

وَمِنْهُمْ مَنْ رَدَّهُ بِأَنَّ أَهْلَ الْحَدِيثِ فِي عَصْرِ ابْنِ الصَّلَاحِ وَمَنْ بَعْدَهُ لَمْ يَزَالُوا مُسْتَمِرِّينَ عَلَى التَّصْحِيحِ<sup>(٣)</sup>، فَصَحَّحُوا أَحَادِيثَ لَمْ يَتَقَدَّمْهُمْ إِلَيْهَا تَصْحِيحُهَا<sup>(٤)</sup> أَحَدٌ، كَأَبِي الْحَسَنِ بْنِ الْقَطَّانِ<sup>(٥)</sup>،

---

= (تَنْقِيحُ الْأَنْظَارِ ١/١١٧ - ١٢٠ مَعَ التَّوْضِيحِ)، وَابْنُ حَجَرٍ (النَّكَتِ ١/٢٧٢)، وَابْنُ الْمَلْقَنِ (الْمَقْنَعُ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ ١/٥٤ - ٥٥)، وَالسَّخَاوِيُّ (فَتْحُ الْمَغِيثِ ١/٣٦).

(١) انْظُرْ: النَّكَتِ ١/٢٦٦ - ٢٧٦، وَتَدْرِيْبُ الرَّاويِ ١/١٥٩.  
(٢) عَلَّقَ الْعَلَامَةُ أَحْمَدُ شَاكِرٌ عَلَى هَذَا بِقَوْلِهِ: وَالَّذِي أَرَاهُ: أَنَّ ابْنَ الصَّلَاحِ ذَهَبَ إِلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بِنَاءً عَلَى الْقَوْلِ بِمَنْعِ الْجَهْدِ بَعْدَ الْأَثْمَةِ، فَكَمَا حَظَرُوا الْجَهْدَ فِي الْفَقْهِ أَرَادَ ابْنُ الصَّلَاحِ أَنَّ يَمْنَعُ الْجَهْدَ فِي الْحَدِيثِ!! وَهِيَاهُ! فَالْقَوْلُ بِمَنْعِ الْجَهْدِ قَوْلٌ بَاطِلٌ، لَا بُرْهَانَ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ، وَلَا تَجِدُ لَهُ شِبْهَ دَلِيلٍ، اهـ. [الْبَاعِثُ الْحَثِيثُ ١/١١٢].

(٣) وَهُوَ الْحَافِظُ الْعِرَاقِيُّ، كَمَا فِي (التَّقْيِيدُ وَالْإِيضَاحُ ص ٢٣ - ٢٤).  
(٤) هَذِهِ الْعِبَارَةُ لَمْ تَسْلَمْ مِنَ الْإِعْتِرَاضِ، وَأَوَّلُ مَنْ وَجَّهَ إِلَيْهَا سِهَامُ النَّقْدِ هُوَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ، كَمَا فِي (النَّكَتِ ١/٢٦٦ - ٢٧٦)، وَنَقَلَ كَلَامَهُ السِّيُوطِيُّ (تَدْرِيْبُ الرَّاويِ ١/١٥٩).

(٥) عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْفَاسِيُّ الْمَالِكِيُّ، أَحَدُ النَّقَادِ. وَوُلِدَ سَنَةَ ٥٦٢. وَتَوَلَّى الْقَضَاءَ فِي الدَّوْلَةِ الْمُوَحَّدِيَّةِ. مِنْ أَشْهُرِ كُتُبِهِ: «بَيَانُ الْوَهْمِ وَالْإِيْهَامِ الْوَاقِعَيْنِ فِي كِتَابِ الْأَحْكَامِ»، «الْإِقْنَاعُ فِي مَسَائِلِ الْإِجْمَاعِ»، «النَّظَرُ فِي أَحْكَامِ النَّظَرِ»، وَهُوَ كِتَابٌ حَافِلٌ فِي بَابِهِ. تَوَفِّيَ سَنَةَ ٦٢٨. [طَبَقَاتُ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ لِابْنِ عَبْدِ الْهَادِي ٤/١٩٠].

والضياء المقدسي<sup>(١)</sup>، وابن المواق<sup>(٢)</sup>، والزكي المنذري<sup>(٣)</sup>،

= \* وقد صحح أحاديث، منها: حديث ابن عمر: أنه كان يتوضأ ونعلاه في رجليه، ويمسح عليهما ويقول: «كذلك كان رسول الله ﷺ يفعل». [بيان الوهم ٥/ ٢٢٢ رقم ٢٤٣٢].

ومنها: حديث أنس: «كان أصحاب رسول الله ﷺ ينتظرون الصلاة، فيضعون جنوبهم، فمنهم من ينام ثم يقوم إلى الصلاة». [بيان الوهم ٥/ ٥٨٩ رقم ٢٨٠٦].

(١) أبو عبد الله، محمد بن عبد الواحد بن أحمد المقدسي. إمام، حافظ، مُتَقَن. وُلِدَ سنة ٥٦٩، وتوفي سنة ٦٤٣. من مصنفاته: «فضائل الأعمال»، «النهي عن سب الأصحاب». [شذرات الذهب ٧/ ٣٨٧].

= \* وقد جَمَعَ كتابًا سماه «المختارة»، التزم فيه الصحة، والكتاب لم يتم، وطُبِعَ الموجود منه بتحقيق معالي د. عبد الملك بن دهيش. قال ابن كثير: كان بعض الحفاظ من مشايخنا يُرَجِّحه على مستدرك الحاكم. والله أعلم.

(٢) أبو عبد الله، محمد بن أبي يحيى أبي بكر بن خلف بن فرج. مراكشي، قرطبي الأصل قديمًا. كان حافظًا، محدِّثًا، ضابطًا مُتَقَنًا. وُلِدَ سنة ٥٨٣. من مصنفاته: «شيوخ الدارقطني»، و«شرح مقدمة صحيح مسلم»، وله شرح تعصَّب على كتاب شيخه ابن القطان، سمَّاه: «المآخذ الحفال السامية عن مآخذ الإهمال...». توفي سنة ٦٤٢ بمراكش. [الإعلام بمن حلَّ بمراكش من الأعلام (٤/ ٢٣٢)، نقلًا عن الذيل والتكملة].

= \* وقد صحَّح أحاديث في الكتاب الذي تعصَّب به كتاب شيخه ابن القطان، انظر: بُغْيَةُ النَّقَادِ النَّقْلَةُ، قسم الدراسة.

(٣) أبو محمد، عبد العظيم بن عبد القوي المنذري. عالمٌ بالحديث، من الحفاظ المؤرخين، جُمِعَتْ أخباره في كتاب. توفي سنة ٦٥٦ هـ. من مصنفاته: «الترغيب والترهيب»، «التكملة لوفيات النقلة». [الأعلام ٤/ ٣٠]. =



= \* وقد صحَّح حديث بحر بن نصر عن ابن وهب عن مالك، ويونس عن الزهري عن سعيد، وأبي سلمة عن أبي هريرة، في غفران ما تقدَّم من الذنوب وما تأخَّر.

وقد نَظَر في هذا التصحيح الحافظ ابن حجر، فقال بعد أن ذكر كلام المنذري وأنَّ رواة الحديث محتجَّ بهم في الصحيحين: قلتُ - أي ابن حجر -: «ولا يلزم من كون رجال الإسناد من رجال الصحيح أن يكون الحديث الوارد به صحيحًا؛ لاحتمال أن يكون فيه شذوذ أو علة...» اهـ. [النكت ٢٧٤/١].

قلتُ: وفي الحديث المذكور مصنفاتٌ مُفردة، قيَّدتها في مقدمة كتاب الحطاب المالكي «تفريح القلوب بالخصال المكفرة لما تقدَّم وما تأخَّر من الذنوب» وقد حقَّقته، وصَدَرَ عن دار البشائر الإسلامية ١٤٣٠هـ في (١٢٠ صفحة).

(١) أبو محمَّد، عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسن، الدمياطي. حافظ، إمام مُجمَع على جلالته. وُلِدَ سنة ٦١٣ بدمياط، وبها نشأ. من مصنفاته: «المتجر الرابع»، «فضل الخيل»، و«كشف المغطى عن الصلاة الوسطى». توفِّي سنة ٧٠٥هـ بالقاهرة. [شذرات الذهب ٢٣/٨].

= \* وقد صحَّح حديث جابر رضي الله عنه مرفوعًا: «ماء زمزم لما شُرِبَ له» في جزء جَمَعَه في ذلك.

وقد نَظَر في التصحيح المذكور الحافظ ابن حجر فقال: «وأما الدمياطي فلفظه: «هذا على رسم الصحيح، لأنَّ سُوِّدًا احتجَّ به مسلم، وعبد الرحمن بن أبي الموالي احتجَّ به البخاري»، هذا لفظه. وليس فيه حكمٌ على الحديث بالصحة؛ لما قدَّمناه من أنه لا يلزم من كون الإسناد محتجًا برواته في الصحيح أن يكون الحديث الذي يُروى به صحيحًا؛ لما يطرأ عليه من العلل»، اهـ. [النكت ٢٧٤/١ - ٢٧٥].

والجمال المزي<sup>(١)</sup>، والتقيّ السُّبكي<sup>(٢)</sup> وغيرهم.

وأطال [الحافظ العراقي<sup>(٣)</sup>]، .....

= قلتُ: والحديث أخرجه ابن ماجه في سننه (١٨٩/٢ رقم ٣٠٩٨). وقال ابن حجر: ولم يخرجْه أحدٌ من أصحاب الكتب الستة غيره، اهـ.

فائدة: صنّف في الحديث المذكور غير واحد من أهل العلم، منهم: الدمياطي، وابن حجر في «جزء»، وابن علّان في «النهج الأقوم»، والقادري في «إزالة الدّهش والولّه»، والله أعلم.

(١) أبو الحجاج، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف بن عبد الملك. الإمام العلامة الحافظ الكبير، شيخ المحدثين، عمدة الحفاظ. وُلد سنة ٦٥٤ بظاهر حلب. برّع في الحديث، وأقرّ له الحفاظ من مشايخه وغيرهم بالتقدّم. من تصانيفه: «تهذيب الكمال»، و«تحفة الأشراف». توفّي سنة ٧٤٢. [شذرات الذهب ٨/٢٣٦].

\* وقد حكم بحُسن الحديث لتعدد طُرّقه، نقل ذلك عنه: الزركشي في «التذكرة» ص ٤٣، والسخاوي في «المقاصد» ص ٤٤٢، والسيوطي في «الدرر المنتشرة» ص ١٣٨.

(٢) أبو الحسن، علي بن عبد الكافي بن علي بن تَمّام، السُّبكي الشافعي. وُلد سنة ٦٨٣. برّع في الفنون، وولي مشيخة دار الحديث الأشرفية. وغيرها. مصنفاته كثيرة. توفّي سنة ٧٥٦. [شذرات الذهب ٨/٣٠٨].

\* وقد صَحّح حديث ابن عمر في الزيارة: «من زار قبري وجَبَتْ له شفاعتي». وردّ عليه الحافظ ابن عبد الهادي في «الصارم المنكي».

(٣) أبو الفضل، عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي الكردي. إمام حافظ. وُلد سنة ٧٢٥ بمصر. من مصنفاته: «ألفية مصطلح الحديث وشرحها»، «تقريب الأسانيد»، «المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار». توفّي سنة ٨٠٦ بالقاهرة. [الضوء اللامع ٤/١٧١].

والحافظ<sup>(١)</sup> ابن حجر في «نكتيهما»<sup>(٢)</sup> المناقشة مع ابن الصلاح في ذلك<sup>(٣)</sup>.

والتحقيق عندي: أنه لا اعتراض على ابن الصلاح ولا مخالفة بينه وبين من صَحَّح في عصره أو بعده.

وتقرير ذلك: أنَّ الصحيح قسمان: صحيح<sup>(٤)</sup> لذاته، وصحيح لغيره<sup>(٥)</sup>، كما هو مقرر في كتاب<sup>(٦)</sup> ابن الصلاح وغيره. \* والذي مَنَعَه ابن الصلاح إنَّما هو القسم<sup>(٧)</sup> الأوَّل دون الثاني كما [تعطيه] عبارته.

---

(١) ما بين المعكوفتين من هامش النسخة الخطية، وكتب عليها: صَحَّح.  
(٢) النكتة: مسألة لطيفة أُخْرِجَتْ بدقة وإمعان فكرٍ، مِنْ: نَكَّتْ رُمَحَهُ بِالْأَرْضِ إِذَا أَثَّرَ فِيهَا. [التعريفات للجرجاني ص ٢٢٠].

(٣) التقييد والإيضاح ص ١٢ - ١٣، والنكت على كتاب ابن الصلاح ٢٦٦/١ - ٢٧٥. وانظر: شرح التبصرة والتذكرة للعراقي ٥٢/١ - ٥٥.  
(٤) وهو المراد عند الإطلاق.

وهو: مَا ثَبَّتَ بِنَقْلِ عَدْلٍ تَامَ الضَّبْطُ غَيْرِ مَعْلَلٍ وَلَا شَاذٍ. وأشار إليه الحافظ العراقي بقوله:

فَالأَوَّلُ الْمَتَّصِلُ الْإِسْنَادِ    بِنَقْلِ عَدْلٍ ضَابِطِ الْفُؤَادِ  
عَنْ مِثْلِهِ مِنْ غَيْرِ مَا شُدُوذٍ    وَعِلَّةٍ قَادِحَةٍ فَتُوذِي  
(٥) وهو: مَا يَنْقُلُهُ الْعَدْلُ الضَّابِطُ بِإِسْقَاطِ تَمَامِ الضَّبْطِ، وَتَكْثُرِ طَرَقِهِ، فَيَرْتَقِي مِنْ مَرْتَبَةِ الْحُسْنِ إِلَى رَتْبَةِ الصَّحَّةِ، لَكِنْ لَغَيْرِهِ.

(٦) يعني: كتاب «علوم الحديث»، أو «معرفة علوم الحديث»، وهو المشهور بـ«مقدمة ابن الصلاح». [انظر: «صحة عنوان الكتاب» بحث لراقمه في «مجلة الحكمة» عدد ١١ ص ١٤٦، ١٤٧].

(٧) أي: الحكم على حديث بأنه صحيح لذاته.

وذلك، أن يوجد في جزءٍ من الأجزاء<sup>(١)</sup> حديث بسندٍ من طريق واحدٍ لم تتعدّد طرقه، ويكون ظاهر ذلك الإسناد الصّحّة؛ لاتصاله، وثقة رجاله، فيريد الإنسان أن يحكم على هذا الحديث بالصّحّة لذاته<sup>(٢)</sup> بمجرد هذا الظاهر، ولم يوجد لأحدٍ من أئمة الحديث الحكم عليه بالصّحّة.

فهذا ممنوع قطعاً؛ لأنّ مجرد ذلك لا يُكْتَفَى به في الحكم بالصّحّة، بل لا بُدَّ من فقد الشذوذ، ونفي العلّة<sup>(٣)</sup>؛

---

(١) الجزء عند المحدثين: تأليف الأحاديث المروية عن رجلٍ واحد من الصحابة أو من بعدهم. وقد يختارون من المطالب المذكورة في صفة الجامع مطلباً جزئياً يصنّفون فيه مبسوطاً، وفوائد حديثية، اهـ. [الرسالة المستطرفة ص ٨٦]. قلت: ومن الأئمة والعلماء من أفرد جزءاً حديثياً للكلام على حديثٍ واحد رواية ودراية، ومن المكثرين في ذلك الحافظ ابن رجب، وابن عبد الهادي، وغيرهما.

(٢) في النسخة الخطية العبارة هكذا: «أن يحكم على هذا الحديث لذاته بالصّحّة»، ووُضِع على «لذاته» حرف «م» وهكذا فوق «بالصّحّة»، هكذا: «لذاته بالصّحّة» وهذه العلامة تعني: مُقَدَّمٌ ومُؤَخَّر. [كما في «تحقيق النصوص ونشرها» لعبد السلام هارون ص ٥٢]. أي: أنّ المؤلّف يريد العبارة هكذا: أن يحكم على هذا الحديث بالصّحّة لذاته، وهو ما أثبتّه.

[استفدت هذا من الشيخ نظام يعقوبي، ثم رجعتُ إلى كتاب عبد السلام هارون].

(٣) الشذوذ هو: مخالفة الثّقة في روايته لمن هو أقوى منه، وَقَعَتْ المخالفة في المتن أو السّند.

ووقوع المخالفة شرطٌ في الشذوذ، أمّا تفرّد الثّقة بحديثٍ من غير مخالفة فلا يُعَدُّ شذوذاً. [تحرير علوم الحديث للجديع ١٠١٨/٢]. =

والوقوف على ذلك الآن مُتَعَسِّر، بل مُتَعَذِّر<sup>(١)</sup>؛ لأنَّ الاطلاع على العِلَلِ الخفية إنما كان للأئمة المتقدمين<sup>(٢)</sup> لقُرب أعصارهم من عصر النبي ﷺ فكان الواحدُ منهم تكون شيوخه التابعين أو أتباع التابعين، أو الطبقة الرابعة، فكان الوقوف إذ ذاك على العِلَلِ مُتيسِّر للحافظ العارف.

وأما الأزمان المتأخِّرة فقد طالت فيها الأسانيد وتَعَذَّر الوقوف على العِلَلِ إلَّا بالنقل من الكتب المصنَّفة في العِلَلِ<sup>(٣)</sup>، فإذا وجد الإنسان في

---

= والعلة: سَبَبٌ غامضٌ خفيٌّ، يَقْدَحُ في ثبوت الحديث، وظاهره السَّلامةُ منه.

وهذا العلم من أشرف علوم الحديث وأعظمها قَدْرًا، وهو علمٌ لا تنهياً المعرفة به إلا بصبرٍ طويل وسعة تحصيل، ودراية بمقدمات في هذا العلم تُكَسَّبُ بالخبرة، ويقود إليها عُمق النظر. [السابق ٦٤٥/٢].

(١) والحقُّ أنَّ هذا الأمر مُتيسِّرٌ وممكِنٌ إذا وُجِدَ المؤهَّلُ للنظر في الأسانيد وتحقَّقت فيه شروط وأدوات ذلك، وهناك طائفة ممَّن تعرَّض لنقد الأحاديث بالعلل من عصر ابن الصلاح إلى يومنا هذا.

(٢) كالإمام أحمد، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، والبخاري، ومسلم، والترمذي، والنسائي، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والدارقطني، وغيرهم.

(٣) ومن أشهرها وأوعبها كتاب «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» للحافظ الدارقطني، الذي رواه عنه تلميذه الحافظ أبو بكر البرقاني.

قال ابن كثير في منزلة هذا الكتاب: هو من أجلِّ كتاب، بل أجلُّ ما رأيناه وُضع في هذا الفن، لم يُسبق إلى مثله، وقد أعجز من يريد أن يأتي بعده، اهـ.

ومن الكتب أيضًا: العِلَلُ للإمام أحمد، ولابن المديني فيه تصنيف وَصَلْنَا =

جزء من الأجزاء حديثاً بسند واحدٍ ظاهره الصَّحَّة لاتصاله وثقة رجاله لم يمكنه الحكم عليه بالصَّحَّة لذاته، لاحتمال أن يكون له علة خفية لم يطلع عليها لتعذر الإحاطة بالعلل في هذه الأزمان<sup>(١)</sup>.

\* وأمّا القسم<sup>(٢)</sup> الثاني، فهذا لا يمنعه ابن الصلاح<sup>(٣)</sup> ولا غيره.

---

= بعضه، قال فيه الخطيب: «كان عليّ بن المديني فيلسوف هذه الصَّنعة وطبيها، ولسان طائفة الحديث وخطيها».

وللإمام البخاري كلام كثير في العلل في «تاريخه» ونقل عنه الترمذي في مُصنّفه، وكذلك يعقوب بن شيبة، ألف مُسندًا مُعلَّلًا، وأبو بكر البزار في «مُسنده»، وغيرهم. [تحرير علوم الحديث ٦٤٧/٢ - ٦٤٨ بتصرف].

(١) والعلّة إنّما تُذكر في حالتين: حالة التفرد، وحالة المخالفة، ولهذا صرّح كثير من النقاد أنّ الحديث إذا لم تُجمع طرقه لا تظهر صحّته ولا علّته. قال يحيى بن معين: «لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهًا ما عقلناه».

وقال الإمام أحمد: «الحديث إذا لم تُجمع طرقه لم تفهمه والحديث يُفسّر بعضه بعضًا».

وقال ابن المديني: «الباب إذا لم تُجمع طرقه لم يتبيّن خطؤه». [من بحث د. عبد الرزاق الشايحي].

(٢) وهو الصحيح لغيره.

(٣) يقول السخاوي رحمه الله: «ولعلّ ابن الصلاح اختار حسم المادّة لئلا يتطرق إليها بعض المتشبهين ممّن يزاحم في الوثوب على الكتب التي لا يهتدي إلى الكشف منها، وللوظائف التي لا تبرأ ذمته بمباشرتها. وللحديث رجالاً يُعرفون به وللدّواوين حُساب وكُتّاب [فتح المغيث ٤٤/١].

وعليه يُحملُ صُنْع من كان في عصره ومن جاء بعده، فإنِّي استقرأتُ ما صحَّحه هؤلاء فوجدته من قسم الصحيح لغيره لا لذاته<sup>(١)</sup>.

\* وقد أعطى أئمةُ المحدثين المتقدمون قاعدة، و[هي] أنَّه: إذا وُجد للحسنِ طريقٌ آخر يُشبهه حُكْم بصحَّته يكون صحيحًا لغيره لا لذاته.

فعمل هؤلاء المصحِّحون بهذه القاعدة، فصحَّحوا الأحاديث التي صحَّحوها لتعدُّد طرقها، عملاً بالقاعدة المذكورة<sup>(٢)</sup>.

فهم في ذلك تابعون للأئمة فيما أصْلوه وعاملون بما أوْصوا به، فلا يُنسَب إليهم منافاة ولا مخالفة.

وبهذا انجلت المسألة، وعُلم أنَّه لا مخالفة بين قول ابن الصلاح وبين فعل أهل عصره ومن بعده، وأنَّ الفريقين لم يتواردا على محلٍّ واحد؛ بل ابن الصلاح مانع من التصحيح لذاته وهؤلاء مجوزون التصحيح لغيره، وابن الصلاح لا يمنع ذلك<sup>(٣)</sup>.

---

(١) علَّق د. نور الدِّين عتر على كلام السيوطي بقوله:

«وهذا تحقيق جيّد يحقِّق الاحتياط للسُّنَّة، والإفادة من كنوز مصادرها العظيمة، وقد تحمَّل السيوطي عُهدة الاستقراء الذي ذكره، وهو إمام حافظ ثقة». [منهج النقد ص ٢٨٣ - ٢٨٤].

(٢) انظر: المقنع في علوم الحديث ١/ ٩٩ - ١٠٠، وقواعد التحديث للقاسمي ص ١٠٥.

(٣) وابن الصلاح نفسه حَكَم على أحاديث بالصحة وأخرى بالحُسن، وثالثة بالضعف، وهكذا انظر: فتاوى ابن الصلاح: ١/ ١٦٨، ١٧١، ١٨٤، ٢٣٥، ٢٦١، والله أعلم.

\* وقد وقع السؤال عن حديث وهو:  
«طلب العلم فريضة على كل مسلم»<sup>(١)</sup>.  
فأجاب النووي في «فتاويه»<sup>(٢)</sup> بضعفه<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه ابن ماجه في «سننه» - المقدمة - باب فضل العلماء والحث على طلب العلم - رقم (٢٢٤)، من حديث حفص بن سليمان: حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ شَيْطَانٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ مَرْفُوعًا، وَزَادَ: «وَوَاضِعُ الْعِلْمِ عِنْدَ غَيْرِ أَهْلِهِ كَمُقَلِّدِ الْخَزَائِرِ الْجَوْهَرِ وَاللُّؤْلُؤِ وَالذَّهَبِ».

قال السخاوي: وحفص ضعيفٌ جدًّا، بل اتَّهمه بعضهم بالكذب والوضع. وقيل عن أحمد: إنه صالح. ولكن له مشاهد عند ابن شاهين في «الأفراد»، اهـ. والحديث: رُوي من حديث عليٍّ. (تاريخ بغداد ١/٤٠٧، ٥/٢٠٤). وابن مسعود (مجمع الزوائد ١/١١٩).

وأنس (من أربعة عشر طريقًا).

وابن عمر (المجروحين لابن حبان ١/١٤١).

وابن عباس (مجمع الزوائد ١/١٢٠).

وجابر (العلل المتناهية لابن الجوزي).

قال الزركشي: وفي كل طرقة مقال. وأجودها: طريق قتادة، وثابت عن أنس، وطريق مجاهد عن ابن عمر.

والحديث قال عنه الألباني: ضعيفٌ جدًّا. [ضعيف الجامع: ٣٦٢٦].

وانظر: التذكرة للزركشي ص ٤٠ - ٤٤، والمقاصد الحسنة ص ٤٤٠ - ٤٤٢، ومجمع الزوائد ١/١١٩ - ١٢٠ و ٩١/٤، والفتاوى والفتاوى للزركشي ص ١٥٧ - ١٦١، والله أعلم.

(٢) الفتاوى: جَمْعُ فُتْيَا، والتعبير بالفتاوى والفتيا، هو الأفصح لغةً، والأظهرُ شيوعًا في اللسان العربي، والمعاجم اللغوية، ولأنَّ الأصل في لامها الياء. [مستفاد من «صيانة الكتاب» للغامدي ص ١٢٥].

(٣) ص ١٨٠، وزاد: «وإن كان معناه صحيحًا».



وَحَالَفَهُ تَلْمِيزُهُ الْمَزْيَ، فَحَكَمَ بِحُسْنِهِ لَتَعَدُّ

طَرَقَهُ<sup>(١)</sup>.

= وفي «مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ» قَالَ: «بَاطِلٌ».

(١) إِذْ قَالَ: «هَذَا حَدِيثٌ رَوَى مِنْ طَرَقٍ تَبْلُغُ رُتْبَةَ الْحَسَنِ».

انظر: التذكرة للزركشي ص ٤٣، وإتحاف السادة المتقين ١/١٤٨،  
والمقاصد الحسنة ص ٢٧٦.

تنبيه: في «إتحاف السادة» حصل تحريف؛ إذ جاء النص هكذا: «قال  
المزني». والصواب: «المزي».

وأقوال العلماء في الحديث كالتالي:

– قال الإمام أحمد: لا يثبت عندنا في هذا الباب شيء.

– وقال البيهقي: متنه مشهور، وإسناده ضعيف.

– وقال أبو علي النيسابوري: إنه لم يصح عن النبي ﷺ فيه  
إسناد.

– وقال ابن القطان عقب إيراد له من جهة سلام الطويل عن أنس: إنه غريب  
حسن الإسناد.

– وقال ابن عبد البر: إنه يُروى عن أنس من وجوه كثيرة كلها معلولة، لا حجة  
في شيء منها عند أهل العلم بالحديث من جهة الإسناد.

– وقال البزار: روي هذا الحديث عن أنس بأسانيد واهية، وأحسنها ما رواه  
إبراهيم بن سلام عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي عن أنس به  
مرفوعاً، ولا نعلم أسند النخعي عن أنس سواه، وإبراهيم بن سلام لا يعلم  
روى عنه إلا أبو عاصم.

انظر: العلل المتناهية لابن الجوزي ١/٧٥، وشعب الإيمان للبيهقي  
٢/٢٥٤، والمقاصد الحسنة ص ٢٧٥-٢٧٦، وجامع بيان العلم ١/١١،  
وبيان الوهم والإيهام لابن القطان رقم ٢٣٧٣، وإتحاف السادة المتقين  
١/١٤٧-١٤٨.

ثُمَّ إِنِّي وَقَفْتُ لَهُ عَلَى خَمْسِينَ<sup>(١)</sup> طَرِيقًا فَحَكَمْتُ بِصَحَّتِهِ، لَكِنْ مِنَ الْقِسْمِ الثَّانِي وَهُوَ الصَّحِيحُ لغيره وَلَمْ يَقَعْ لِي أَنِّي حَكَمْتُ بِصَحَّةِ حَدِيثٍ لَمْ أُسَبِّقْ إِلَى تَصْحِيحِهِ سِوَاهُ، لَا لِذَاتِهِ وَلَا لِغَيْرِهِ.

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ [وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ] وَسَلِّمْ.



(١) فِي جُزْءٍ لَهُ، وَهُوَ مَطْبُوعٌ.

وَقَدْ ذَكَرَهُ لَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِّمَّنْ تَرَجَمَ لَهُ، أَوْ تَكَلَّمَ عَلَى الْحَدِيثِ.

وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ النَّازِمُ:

و«طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ» وَرَدَّ عَنْ عَدَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَقَدْ أَفْرَدَهُ الشَّيْخُ جَلَالُ الدِّينِ فِي جُزْءٍ لَهُ بِجُلِّ طُرُقِهِ يَفِي قُلْتُ: وَالْحَدِيثُ عِنْدَهُ السِّيُوطِي فِي الْأَحَادِيثِ الْمُتَوَاتِرَةِ، كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ اللَّكْنَوِيُّ فِي «ظَفَرِ الْأَمَانِيِّ» ص ٢٠٤.

قَالَ الْكَتَانِيُّ فِي «نَظْمِ الْمُتَنَائِرِ»: وَلَعَلَّهُ ذَكَرَهُ فِي «الْفَوَائِدِ الْمُتَكَاثِرَةِ» وَأَمَّا «الْأَزْهَارُ» فَإِنِّي لَمْ أَرَ لَهُ ذِكْرًا فِيهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَائِدَةٌ:

أَفْرَدَ الْكَلَامَ عَلَى الْحَدِيثِ عِدَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَطُلَّابِهِ، مِنْهُمْ: الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ (ت ٤٦٣هـ)، وَأَحْمَدُ بْنُ مَرْدَوَيْهِ (ت ٤٩٨هـ)، وَأَحْمَدُ الْغَمَارِيُّ (ت ١٣٨٠هـ).

تَنْبِيْهُ: يَذْكُرُ بَعْضُهُمْ زِيَادَةَ: «وَمُسْلِمَةً»، وَهِيَ وَإِنْ كَانَتْ صَحِيحَةً الْمَعْنَى، إِلَّا أَنَّهُ لَا أَصْلَ لَهَا فِي شَيْءٍ مِنْ طُرُقِ الْحَدِيثِ، كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## قيد القراءة والسماع في المسجد الحرام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ، الصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

وبعد :

بلغ بقراءة محققه الشيخ راشد الغفيلي ، وهو يقرأ في نسخته المنسوخة بخطه ، وصورة الأصل المخطوط بيدي .

فصحّ وثبت ، وسمع وحضر المجلس : السادة الفضلاء والمشايخ وطلبة العلم : عبد الله التوم ، محمد بن ناصر العجمي ، ماجد العسكرة ، طارق عبد الحميد الدوسري ، وإبراهيم التوم .

وأجزت للجميع روايته عنه ، وكذا أجاز المشايخ التوم والعجمي حفظهما الله .

وصحّ ذلك وثبت في مجلس واحد بعد العصر يوم السبت ٢٣ رمضان المبارك ١٤٣٣ ، بصحن المسجد الحرام تجاه الكعبة المشرفة .  
والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

كتبه خادم العلم بالبحرين :

نظام محمد صالح يعقوبي



## فهرس الفوائد المتناثرة<sup>(١)</sup>

### الفائدة

### الصفحة

- ٥ ..... - الإشارة إلى بعض مَنْ كَتَبَ في المسألة من المعاصرين .
- ١٣ ..... - كلامٌ لأهل العلم في النعوت المضافة إلى الدِّين وَمَنْ كَتَبَ في هذا
- ١٤ ..... - لقب الحافظ : على مَنْ يُطلق؟ والإشارة إلى كلامٍ بديعٍ للسخاوي
- ١٥ ..... - تعليق أحمد شاكر على كلام ابن الصلاح بمنع الاجتهاد في التصحيح!
- ١٦ ..... - كلام عن «المختارة» للضياء المقدسي وبيان مكانته
- ..... - إشارة المعتنى بالرسالة إلى المصنِّفات في حديث غفران ما تقدَّم وما
- ١٧ ..... تأخر من الذنوب
- ١٧ ..... - الإشارة إلى المصنِّفات في حديث «ماء زمزم لما شُرِبَ له»
- ١٩ ..... - المراد بـ«النُّكْته» في كلام أهل العلم
- ١٩ ..... - الإشارة إلى اسم كتاب ابن الصلاح المشهور بالمقدِّمة
- ٢٠ ..... - تعريف الجزء عند المحدثين
- ..... - إيضاح المعتنى بالرسالة لرمزٍ من رموز التحقيق وهو (م م) وأنه يعني
- ..... التقديم والتأخير، مع بيان من أين استفاد ذلك وإحالاته إلى كتاب
- ٢٠ ..... «تحقيق النصوص» لعبد السلام هارون
- ..... - بيان معنى الشذوذ، والعِلَّة، وبيان أن الوقوف على ذلك لا يتهياً
- ٢٠ ..... إلا بالمعرفة والصبر

(١) وهي مما قيَّده المعتنى بالرسالة عفا الله عنه .

- ٢١ - سَرَدَ لبعض الأئمة المتقدمين مَمَّنَ لهم عناية ودراية بالعلل .....
- ٢١ - الإشارة إلى أشهر وأوعب كتب العلل وبيان منزلته .....
- ٢٢ - العِلَّةُ تُدْرِكُ في حالتين، ونَقْلُ كلامٍ لأهل العلم في هذا .....
- ٢٣ - بيان أن ابن الصلاح حَكَّمَ على أحاديث بالصحة وأخرى بالحُسْنِ .....
- ٢٤ - تخريج حديث «طلب العلم» وبيان أقوال أهل العلم فيه .....
- ٢٤ - التعبير بالفتاوي (بالياء) أفصح من الفتاوى (بالألِف المقصورة) .....
- ٢٦ - الإشارة إلى جزء السيوطي في حديث «طلب العلم» نظمًا .....
- ٢٦ - ذِكْرُ من أفرد الكلام على الحديث قديمًا وحديثًا .....
- التنبيه إلى زيادة «ومُسَلِّمة» في الحديث وأنه لا أصل لها وإن كانت
- ٢٦ - صحيحة المعنى .....



## فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
– مقدمة المعني بالرسالة .....	٣
– ترجمة المؤلف .....	٦
– وصف النسخة الخطية .....	٨
– صور عن النسخة الخطية .....	٩

### التصحيح

– مقدمة المؤلف .....	١٣
– تقسيم المؤلف لمن ردّ على ابن الصلاح .....	١٤
– تسمية المؤلف من صحّح أحاديث في عصر ابن الصلاح وبعده .....	١٥
– إشارة المؤلف إلى رد الحافظين العراقي وابن حجر على ابن الصلاح ومناقشتهما له .....	١٨
– محاولة المؤلف التوفيق بين الأقوال وإيضاحه للقسم الذي يمنعه ابن الصلاح والذي يُجيزه من أقسام الحديث الصحيح .....	١٩
– إشارة المؤلف إلى أن الوقوف على الشذوذ والعلة في حديث ما متعذر في الأزمان المتأخرة .....	٢٠
– تعذر الإحاطة بالعلل في الأزمان المتأخرة .....	٢١
– بيان المؤلف للقسم الذي لا يمنعه ابن الصلاح ولا غيره، وإشارته إلى استقراره للأحاديث التي صححها الأئمة في عصر ابن الصلاح وبعده ..	٢٢

- ٢٣ - ذُكر المؤلف لقاعدةٍ مهمّة
- ٢٤ - تمثيل المؤلف بحديث «طلب العلم فريضة»
- ٢٥ - تضعيف النووي للحديث المذكور، وتحسين المزي له لتعدد طرقه
- حكم المؤلف بالصحّة على هذا الحديث بعد تخريجه من خمسين طريقاً
- ٢٦
- ٢٧ \* قيد القراءة والسماع في المسجد الحرام
- ٢٩ \* فهرس الفوائد المتناثرة
- ٣١ \* فهرس الموضوعات

